تحليل النظم
في علم السياسة

عبد الغفار رشاد محمد
قسم العلوم السياسية - جامعة القاهرة

مقدمة

هدف هذه الدراسة إلقاء الضوء على تحليل النظم، ومضمون هذا التحليل ومفاهيمه وافتراضاته، والتطورات والمسارات التي تطور خلالها، وكيف وصل إلى مرحلة تميزت بإسهامات قَدّمها ديفيد إيستون، وبعض المفكرين الآخرين في علم السياسة. تُقَدِّم الدراسة رؤية انتقادية لتحليل النظم، فعلى الرغم من أهمية مساهمات إيستون وغيره من مفكرين ساهموا في هذا الإطار لتحليل النظم، فقد صادفت هذه المساهمات محاولات متباينة لتقويمها، وتقدير أهميتها، وأحيانا لاعتراضها وانتقادها، وتركز الدراسة على أهم هذه الانتقادات والاعتراضات، وكيف أدَّت إلى نتائج لها أهميتها، سواء من حيث تعديل النماذج الرئيسية، نموذج إيستون أساسا، أو من خلال ماقادت إليه تلك الانتقادات من محاولات وجهود لبناء نماذج جديدة تقدم منها الدراسة محاولة وليم متشل، لبناء نموذج للتبادل، وللنظام السياسي، مستمد أساسا من التحليل الاقتصادي للأسواق. لذلك يتضمن هذا البحث، بالتحليل تقويماً لمحاولة إيستون التي اهتم فيها بما أسماه «نظرية سببية» لبحث وتوضيح العلاقة بين الوقائع السياسية (Deves & Lewis, 1971: 16 - 17) وهذا التحليل يفرض الإلمام بمحاولات إيستون المبكرة، وكيف تطورت إلى مرحلة جديدة، تبلورت فيها فئات مترابطة منطقياً، وإضافات جاءت في إطار وعيه لما أحاط بمحاولته المبكرة من انتقادات واعتراضات، وإن لم يتغير إطاره العام.

كما يستند تقويم جهود إيستون إلى محورين: **أولهما** ـ يتناول أهم الأصول الفكرية التي استمد منها إطاره التحليلي، **وثانيهما** ـ يعالج أهم الانتقادات التي واجهت هذا الإطار ذاته.

تحليل النظم عند ديفيد إيستون:

يعتقد ديفيد إيستون أن الحياة السياسية تشكل «نظاماً سياسياً ملموساً» وهو جانب من النظام الاجتماعي العام (Easton, 1953: 97). وقد اتجهت جهود إيستون لبناء نظرية سياسية موجهة وجهة أمبيريقية،[1]، وبدأ إيستون جهوده هذه في مطلع الخمسينات بكتابه «النظام السياسي» ثم تطورت جهوده في النصف الثاني من عقد الستينات لتطوير هذه النظرية من خلال وضع عدد من المفاهيم الرئيسية، ومحاولة صياغتها، على أمل أن تصبح ممكنة التطبيق «أمبيريقيا[2]»، وقد استهل إيستون جهوده بالافتراضات الآتية:

أولاً: إن البحث الأمبيريقي بهدف المعرفة التي يمكن الاعتماد عليها يتطلب في النهاية بناء هيكل أو جسد لنظرية نظامية، ويتطلب التعميم، فالمعرفة العلمية هي معرفة نظرية تستند إلى حقائق، لكن الحقائق وحدها لاتفسر الحوادث، إذ لابُدَّ من أن تنظم بطريقة ما، وتنظيم الحقائق وربطها معا في إطار علم السياسة، يساهم في تصور إيستون في إصلاح المجتمع من خلال تطبيق المعرفة.

ثانياً: إن دارسي الحياة السياسية يجب أن ينظروا إلى النظام السياسي على أنه كُل، وليس التركيز على حلول لمشكلات خاصة، والنظرية يجب أن ترتبط بالمعرفة الموثوقة، التي يمكن الاعتماد عليها، والبيانات الأمبيريقية، والنظرية بلا حقائق قد تكون موجهة، لكن الوجهة لاتكون في الاتجاه الصحيح، أي إن مغزى النظرية قد يتلاشى، وقيمة الحقائق قد تنتهي.

ثالثاً: إن دراسة النظام السياسي تستند إلى نوعين من البيانات: أولهما: البيانات السيكولوجية التي تتعلق بالشخصيات والدوافع. وثانيهما: بيانات موقف معين يشير إلى النشاط الذي تصوغه وتشكله التأثيرات البيئية، وهي التأثيرات التي مصدرها البيئة المادية والجغرافية، والبيئة الاجتماعية بمكوناتها المختلفة.

رابعاً: قد تُوصَفُ الحياة السياسية بأنها غير متوازنة، وعدم التوازن لايعني فقط التغير أو الصراع، وإنما الاتجاه المضاد للتوازن، فالتوازن إذن مفهوم في عقل الباحث، يساهم في فهم العالم الامبيريقي، بمعنى أن العقل يتصور نتيجة ما قد

يكون، وهذه النتيجة قد تتعارض مع مايحدث فعلا في الواقع العملي، والاختلاف بين الحالتين يمكن تفسيره وتوضيحه.

لقد تضمنت معالجة إيستون صياغة لإطار نظريٍّ عام، فَرَكَّز على النظام جميعه وليس على أجزاء منه، وكان على وعي بالتأثيرات البيئية على النظام، وأدرك الفروق بين حياة سياسية في حالة توازن، وحياة في حالة اختلال التوازن (Easton, 1953)، وقد رفض إيستون مفهوم الدولة، بالنظر إلى الاختلاف والاضطراب في المعاني التي يثيرها هذا المفهوم، فالنظام بالنسبة له يسمح بتحديد المفاهيم النظرية بوضوح، والقوة تُفْهَمُ باعتبارها واحدة من مفاهيم عديدة ذات مغزى، تفيد في دراسة الحياة السياسية، والقوة ترتبط بصياغة وتنفيذ سياسة السلطة في المجتمع، وتعتمد القوة على التأثير الذي يخضع له الآخرون، وضبط ورقابة القنوات والطرق التي من خلالها تُتخَذ القرارات المحددة للسياسة وتُنَفَّذ فإن السياسة تتكون من ذلك النسيج الذي تشكله القرارات والتصرفات، التي توزع القيم (Easton, 1953: 129- 134).

تمثل مفاهيم: القوة أو السلطة، وصنع القرارات أو السياسات، أهمية جوهرية في تحليل إيستون للحياة السياسية كتوزيع سلطوي للقيم (chilcote, 1981: 147). يقول إيستون: «إن الخطوة الأولى في طريق اكتشاف بؤرة، ومركز الدراسة أو البحث السياسي هي ضرورة البحث عن معنى المفاهيم الثلاثة: السياسة أو القرار المتخذ، السلطة والمجتمع» (Easton, 1953: 129). فالمجتمع في رأي إيستون، ومايضمه من أبنية وعمليات، تحدد المراكز الاجتماعية، والأدوار التي يضطلع بها أعضاء هذا المجتمع، وتوفر لهم امكانية تحقيق منافع محددة أو مكافآت وقيم، لاتكون متاحة للآخرين. فالمراكز والأوضاع والادوار الاقتصادية مثلا توفر لأصحابها قيما ومنافع اقتصادية، من عمليات الانتاج والتبادل، وبالمثل فإن المؤسسات التعليمية والدينية والطبقية وغيرها تساعد على توزيع قيم ومزايا ومنافع أخرى، تكون متاحة، على نحو غير متساو أو متكافىء، في المجتمع، وكل مجموعة من المؤسسات تساعد بطريقة أو بأخرى من طرق توزيع القيم في المجتمع، وعلم السياسة، والبحث السياسي يعد، بحثاً متميزاً، وتميزه في رأي إيستون يرجع إلى أنه يتناول هذا التوزيع للقيم، عندما يكون سلطويا، أي عندما يجب أن يتم أو يطاع، وذلك وفق أسس سيكولوجية وأخلاقية (Easton, 1953: 131-132). قد يكون مصدر هذه الطاعة أو القبول هو الخوف من النتائج المترتبة على المخالفة، كما قد يكمن

هذا المصدر في العادات والتقاليد، أو الرغبة في التماثل، أو قد تفرض (هيراركية) القيم وتدرجها أولوية لمتطلبات حفظ واحترام النظام الدستوري، بحيث تسبق أي متطلبات تستلزمها اتباع سياسة ما، أو قرار ما، وعدم مخالفتها (Easton, 1953: 133).

ونظرا إلى الحاجة لنظرية نظامية، فقد حدد ايستون بعض سمات للنظام السياسي، وذلك في سياق محاولته في اتجاه نظرية سياسية عامة، ومن أهم هذه السمات والخصائص العامة للنظام السياسي التي ناقشها إيستون:

أولاً: خصائص تتعلق بتحديد النظام، ومكوناته، والعلاقات بينها، في شكل وحدات، وحدود، ومدخلات ومخرجات، وتمايز داخل النظام، وتكامل داخله (Chilcote, 1981: 147).

ثانياً: من المفترض أن النُّظُم ذات طبيعة تكيفية، أو مرنة، فالنُّظُم يجب أن تمتلك القدرة على الاستجابة للتوترات، والاضطرابات، ومن ثَمّ تتكيف مع الظروف التي تحيط بها، ومع المؤثرات البيئية، وقد تقع النُّظُم تحت تأثير ضغوط متغيرات جوهرية، وتأثيرات تتجاوز الإطار الذي تَوَقَّعُه الباحث مسبقا.

ثالثاً: قد تمتلك النُّظُم عمليات للحياة، بمعنى الوظائف الاساسية، لكنها قد تكون غير قابلة للاكتشاف، أو للتعرف عليها أمبيريقيا، وبدون هذه الوظائف الأساسية ربما لايكون بإمكان النظام أن يستمر على قيد الحياة، إلى جانب طرق الاستجابة والتكيف التي من خلالها تتم إدارة النظام وبقاؤه.

رابعاً: تضم النظم وحدات أو عناصر تمثلها التصرفات أو الأفعال السياسية، ويقوم بهذه التصرفات أو السلوكيات السياسية أعضاء النظام، ويفترض إيستون أن مفهوم أعضاء النظام، على الرغم من أنه لم يقل ذلك صراحة، يشير إلى مجموعة معينة يمكن تحديدها من الأفراد الذين ينجزون أفعالا أو تصرفات سياسية (Holt & Richardson, 1970: 42).

ويؤكد إيستون ضرورة الاهتمام مبدئيا بمجموعة فرعية من هؤلاء الأعضاء، وهي السلطات، لأن النظم يجب - لكي تجعل الحركة الجماعية ممكنة - أن تمتلك مثل هذه السلطات.

خامساً: وهذا يقود إلى المخرجات السياسية، والتي تشير في مفهوم إيستون إلى القرارات أو تصرفات السلطات وسياستها المتخذة، كما قد تشير المخرجات

عنده إلى توزيع السلطة للقيم.

وتمثل المؤثرات البيئية أهمية تحليلية خاصة في كتابات إيستون، لكنه اعتبر أن من الممكن تبسيط مهمة تحليل أثر البيئة من خلال تركيز الانتباه على أنواع معينة من المدخلات التي يمكن استخدامها مؤشرات لأهم المؤثرات، وما تساهم به من ضغوط عبر الحدود في النظم السياسية.

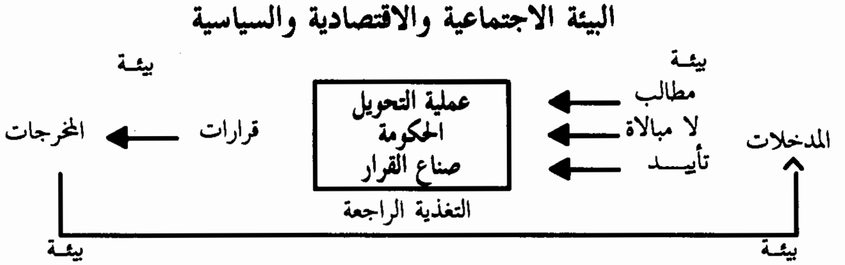
وركز على نوعين رئيسيين من هذه المدخلات هما: المطالب والتأييد، ومن خلال هذين النوعين من المدخلات فإن أنشطةً واسعةً في البيئة يمكن أن تتخذ قنواتها في التأثير في الحياة السياسية، ومن ثَمّ تعد مؤشرات رئيسية للطريقة التي بوساطتها تعدل الظروف والمؤثرات البيئية، وتصوغ عمليات النظام السياسي (Holt & Richardson, 1970: 42-43).

تطور مساهمات إيستون:

أشارت كتابات إيستون المبكرة إلى أهمية مايحققه علم السياسة، إذا أمكن استخلاص التعميمات التي تتجاوز خبرة أي نظام سياسي بمفرده، أو أية نظم سياسية تنتمي إلى الحضارة أو الثقافة نفسها، بمعنى ضرورة التوجه المنهجي الذي يكفل الدراسة المقارنة للمؤسسات السياسية وتعرّف الطريقة التي من خلالها يمكن معرفة كيفية قيام تلك المؤسسات بإنجاز المهام نفسها في ظل الظروف المختلفة لكل نظام سياسي، لذلك أكد إيستون على أهمية اكتشاف المهام المتشابهة، أو المحددة، في كل نظام سياسي، معاصر أو تاريخي، في سبيل تطوير علم السياسة (Holt & Richardson, 1970: 41-42).

لقد اعتبر إيستون أن التفاعلات السياسية في مجتمع ما تشكل نظاماً للسلوك، وهذا النظام السياسي لايمكن فصله أو عزله عن النظام الاجتماعي الشامل، وهكذا يمكن التمييز بين المتغيرات الجوهرية داخل النظام، خصوصا تلك المتعلقة بتوزيع القيم وتواتر الإذعان أو الطاعة، والمتغيرات البيئية التي تؤثر في النظام، والمخرجات الناتجة عن النظام.

ويوضح الشكل (1) هذه السمات، وقد أصبح مألوفا ومتداولا لدى أغلب باحثي العلوم السياسية.



شكل رقم (1) يوضح نموذج إيستون للنظام السياسي

المصدر: (Michael G. Roskin et al., 1988 :22).

وهذا الشكل يفترض، تحليلياً، فصل الحياة السياسية عن الجوانب الأخرى في المجتمع، والتي أسماها إيستون البيئة، وهذا الفصل يتم من خلال حدود تبيّن أين ينتهي النظام وأين يبدأ، وتكون المدخلات في شكل مؤثرات على النظام، وتنشأ من البيئة، أو من النظام ذاته، فالمطالب تنشأ داخليا أو خارجياً، وتصبح قضايا يكون أعضاء النظام مُعَدِّين للتعامل مع مفرداتها ومناقشتها، من خلال القنوات المُعْتَرَف بها في النظام، ويمثل التأييد توجهات لتطوير وبقاء النظام السياسي، وتنطلق المخرجات من النظام على شكل قرارات أو أفعال وتصرفات، وهذه المخرجات تؤثر في التغذية المرتدة عبر البيئة، والتي تؤثر بدورها في إشباع المطالب، وتولد بذلك تأييدا للنظام، وقد تكون النتائج عكسية بمعنى تصاعد وظهور مطالب جديدة، أو عدم التأييد للنظام. وقد تطورت أفكار إيستون، فبدأت كتاباته منذ 1965 توضح مجموعة مترابطة منطقياً من المقولات تحمل طابعاً أمبيريقياً، تجعل من الممكن تحليل الحياة السياسية على أنه نظام للسلوك، فجاءت محاولة إيستون لإعادة صياغة أفكاره السابقة في شكلٍ جديد، تضمن مقولات وافتراضات سبق له أن تناولها في محاولاته المبكرة السابقة، وارتبطت بالنظام والبيئة والاستجابة والتغذية المرتدة.

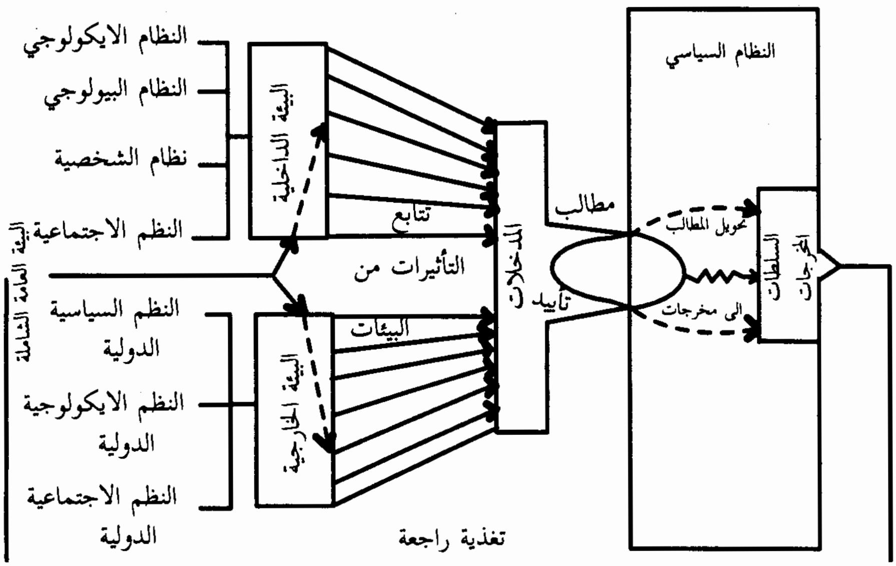
فالمجتمع باعتباره النظام الذي يضم كل النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأخرى، وغيرها من نظم يعد أكثر النظم شمولا، والنظام السياسي يتضمن مجموعة التفاعلات التي مصدرها السلوك الاجتماعي بشكل عام. في شكله الشامل، والذي من خلاله يتم توزيع القيم عن طريق السلطة، على المجتمع، وأشار إيستون إلى النظم المفتوحة والنظم المغلقة، واعتقد أن الحياة السياسية تمثل أشكالا للنظم المفتوحة، بمعنى انفتاحها لتأثيرات من البيئة، والحدود هي التي

تفصل وتميز النظام السياسي عن النظم الأخرى، وتحدد ماتتضمنه المعالجة، ومايجري استبعاده منها.

وقد سمحت هذه المفاهيم لإيستون بدراسة العلاقات بين النظام السياسي والبيئة، وما تتضمنه تلك البيئة من عناصر داخلية وأخرى خارجية، فالبيئة تتضمن عناصر داخلية تشير إلى تلك التي تقع خارج حدود النظام السياسي، لكنها داخل المجتمع، وقد تكون ايكولوجية بمعنى البيئة الفيزيقية وغير البشرية، أو تكون بيولوجية، أي تتعلق بأفراد المجتمع الإنساني في تكوينهم العضوي، وبالشخصية والتكوين السيكولوجي، وبالبناء الاجتماعي والثقافي، والنظم الاقتصادية والديموغرافية، أما العناصر الخارجية فإنها تشير إلى جانب البيئة الذي يقع خارج المجتمع، الذي يُعَدُّ النظام السياسي نظاماً فرعياً به، وهذه البيئة قد تطرح نتائج وتأثيرات مهمة على بقاء النظام السياسي واستمراريته، أو تغييره وتبديله.

وتتضمن البيئة الدولية على سبيل المثال، وفق ما أورده إيستون، نُظُماً ايكولوجية دولية، ونظماً اجتماعية دولية، ونظماً سياسية دولية، والنظم الفرعية للنظام السياسي الدولي تتضمن نظماً سياسية قومية، والأمم المتحدة، وقد يمكن إضافة التكتلات الدولية المختلفة إليها، بينما تتضمن النظم الاجتماعية أبنية وعلاقات وقيماً وثقافات، وتشير النظم الايكولوجية إلى متغيرات جغرافية ومناخية وغيرها.. وقد تحول اهتمام إيستون إلى تحليل ديناميات النظم، وبقائها أو استمراريتها، فأكد أن النظام السياسي يبقى ويصمد في وجه التغير، لأن النظم السياسية ليست عزلاء بلا دفاعات في مواجهة الضغوط، واعتبر أن مصادر التغير وضروراته قد تأتي من اتجاهين: أولهما: من البيئة الداخلية، أي من داخل المجتمع، وثانيهما: من البيئة الخارجية أي من خارج المجتمع، ولعل إيستون قد تأثر بكتابات تلكوت برسونز التي أشارت إلى مثل هذا التغير. والحقيقة أن برسونز قد حاول معالجة بعض أوجه العملية السياسية، والتي تشمل في رأيه ثلاثة أوجه: أولها: ضرورة استمرار نوع من الاستقرار للنظام السياسي في مواجهة التغيرات في بيئة النظام، أو مايسميه برسونز بالتتابع الدائري، وهو مايفرض على القيادة معرفة دقيقة بالظروف البيئية، والموقف الذي يرتبط بحركة النظام، وتحقق «ميكانيزمات» للتوازن، وبدون ذلك يتعرض النظام لاحتمالات عدم الاستقرار، وثانيها: النمو: وترتبط مشكلة النمو بمطامح لتوسيع مقدرة القوة للنظام بدرجة قد تتجاوز إمكانات الموارد المحلية. وثالثها: التغير البنائي، أو المؤسسي، في المكونات البنائية للنظام

السياسي، ويتناول برسونز مشكلات التغير تحليليا، والتي تساهم في تحقيق تقدم جذري، وليس مجرد تطور (Parsons, 1966: 96-103)، وتتضمن هذه الأوجه الثلاثة في رأي برسونز توسعاً كبيراً للعوامل الفاعلة في «عمليات» النظام السياسي فالنظام السياسي إذن، وفق ماذهب إليه إيستون، يتأثر بما يحدث في البيئات الداخلية والخارجية، وقد استطاع إيستون أن يفترض نموذجا لاستجابة ديناميكية للنظام السياسي، كما يصوره الشكل رقم (2).



شكل رقم (2) يوضح نموذجا متتابعا للنظام السياسي وفق ديفيد إيستون.

المصدر : (Ronald H. chilcote, 1981 :149).

لقد اهتم إيستون بتحديد المفاهيم، ثم كانت خطوته التالية مناقشة النظرية العامة، فاستمر ينظر إلى الحياة السياسية باعتبارها نظاماً مفتوحاً يخضع لضغوط وتأثيرات من مختلف الظروف البيئية. والنظام عندما تهدده تلك الضغوط، يميل إلى الصمود في مواجهتها والبقاء، لذلك حاول إيستون أن يُنَقِّب عن الأسباب التي تفسر صمود وبقاء النظام السياسي في وجه الأزمات المتكررة والمستمرة، لتحقيق مهمة أساسية في طرح بعض تعميمات تمكنه من عملية بناء نظرية عامة. لكن إيستون بدأ يدرك أن خطواته لم تحقق الهدف النهائي، بمعنى نظرية كاملة محكمة، وأن

التوقيت بالنسبة لتحقق هذا الهدف لم يأت بعد، لكنه نجح في تقدير الكثير من الكتاب في صياغة إطار نظري واسع يستند إلى عدد من المفاهيم، وكان الهدف أن يصل أساساً إلى بحث أمبيريقي، فركز على عدد من المقولات أو العناصر الأساسية في التحليل وحلل بإسهاب المدخلات المطالب، وتحول إلى المدخلات التأييد، وحدد استجابات الضغط الواقع على النظام، وناقش المخرجات تفصيلاً، باعتبارها عوامل تنظيم وتناسق لتأييد معيّن، وبرغم ذلك فإن نظرته الأساسية ظلت دون تعديلات جوهرية[3].

تقويم وانتقادات:

تمثل أفكار ديفيد إيستون أهمية أصبح معها من غير الممكن مناقشة نظرية النظم في السياسة المقارنة مناقشة كاملة، بدون إشارة من نوع ما، إلى هذه الأفكار[4]. لقد حاول إيستون صياغة نظرية نظامية تربط أفكاره بكل العلوم الاجتماعية (Chilcote, 1981: 150)، وأشار إلى أن تحليل النظم قد حقق انتشاراً وتداولاً في كل العلوم الطبيعية والبيولوجية، وأيضاً الاجتماعية، وأكد أهمية تبلور «النظم» على أنها بؤرة محتملة للتحليل، واعتبر أن تحليل النظم العام «ربما كان جهدا أكثر طموحا من نظرية الفعل أو الحركة» لكي تتجه العلوم الاجتماعية إلى نوع من الإطار العام (Easton, 1971: 102) ومع ذلك فإن كتابات إيستون انطلقت مبدئياً من علم السياسة ذاته، وقد أشار إيستون إلى أن كتاباته قد تأثرت بأعمال وكتابات هارولد لاسويل وجورج كاتلن وشارلز مريم، ويؤكد مكنزي أنه لايوجد نظرية لإيستون، على النحو الذي توجد به نظرية مثلا لتلكوت برسونز، لأن إيستون إنما تناول بالتفسير والتعديل تيارا من الفكر في العلوم الاجتماعية تطور بشكل قوي لنحو أربعين عاما (Machenzie, 1967: 96).

وقد رَكّز إيستون على بناء نظرية سياسية - في تقديره - بناء على إدراكه لعاملين: أولهما: اعتقاده بأن الاهتمام بالمؤسسات القانونية والرسمية قد انقضى زمنه، بمعنى أن علم السياسة يجب أن يتجه إلى التنظير للنظام السياسي، وعملياته، وليس إلى الدولة ومؤسساتها، ثانيهما: جعل اهتمامه يتجه إلى البحث في النظرية الكلية والتي تتعلق بالنظام بشكل عام، وتتجاوز حدود الدراسات متوسطة المدى، المرتبطة بالأحزاب السياسية وجماعات الضغط، وماشاكلها. والحقيقة أن كتابات ايستون المبكرة (1953) تعد مرتبطة أساسا بالتحليل متوسط المدى للأحزاب

والجماعات وما إليها، حيث رفض دمج هذه الدراسات الجزئية في مفهوم يتم تعميمه للنظام السياسي، أما كتاباته التي أتت بعد ذلك فقد انتقدت بشدة نظرية التوازن التي يستند إليها التحليل متوسط المدى، وبدأت تتجه إلى البحث في النظرية الكلية التي تتعلق بالنظام بشكل عام.

وقد استند إيستون إلى مصادر وتحليلات بديلة، خارج نطاق علم السياسة، منها كتابات في علوم الاجتماع، والاقتصاد والأنثروبولوجيا، ويشير بعض الكتاب إلى أهمية وتأثير، برسونز بوجه خاص، والذي انطلق في كتاباته من ماكس فيبر، واستنتج منه إطاراً مرجعياً للحركة، يمكن تطبيقه على النظرية الكلية في العلوم الاجتماعية، وقد قام برسونز بصياغة تعميمات حول النظام الاجتماعي وأضاف أيستون إسهاماً، وإن كان محدوداً، إلى كتابات برسونز تتعلق بتساؤلات أثارها حول صحة النظرية السياسية، باعتبارها عنصراً أساسياً في نظرية النظم الاجتماعية. وبرغم التشابه بين إيستون وبرسونز، خصوصاً فيما يتعلق باهتمام كل منهما المكثف بالقيم، ومدلولاتها، وهو ما ظهر في أعمالهما، فإن هناك أوجه اختلاف بينهما، ويؤكد توماس لويس أن الليبرالية الكلاسيكية قد استخدمت مفاهيم المساواة والاتفاق، وهي مفاهيم متأصلة في الصياغة الكلاسيكية عن الدولة التي وصفتها كتابات توماس هوبز وجون لوك، وبينما تتفق كتابات برسونز مع مفاهيم المساواة والاتفاق هذه، والموجودة في المذهب الليبرالي الكلاسيكي، فإن مفاهيم إيستون حول التأييد واستمراريته وبقاء النظام وغيرها. لاتقع ضمن المنظور الليبرالي، كما أن فكرة إيستون عن توزيع القيم - وفق ما ذهب إليه لويس - لم يستخدمها هذا المنظور الليبرالي[5].

وقد استخدم إيستون، وحدة للتحليل والمعالجة، وإن كانت تكميلية، «الوظيفة» والتي كان لها استخدامها في علم الانثروبولوجيا، واستخدمت على نطاق أوسع انتشاراً في علم الاجتماع، لكنها استخدمت بعد ذلك في مختلف العلوم الاجتماعية. وأكد إيستون أن التحليل البنائي - وفق التسمية التي أطلقها إيستون ذاته - لايمثل نظرية، بل مفهوما جوهرياً في كل المناهج العلمية، كما احتل صنع القرار أو الاختيار السياسي أهمية خاصة في الإطار الذي رسمه إيستون، استناداً إلى كتابات أولئك الذين تأثروا بعلم النفس الاجتماعي وأكدوا أهمية عملية الاختيار.

ويبدو أن الاطار الذي رسمه إيستون قد تأثر إلى حد كبير بالمفاهيم التي ترتبط بالاقتصاد الكلي، أو «الماكرو»، وقد لاحظ وليم متشل أن مفهوم إيستون

لتخصيص السلطة للقيم يشبه نظريات توزيع الدخل وتخصيص الموارد في علم الاقتصاد، وفي النظرية الاقتصادية الكلاسيكية على وجه الخصوص وهي النظرية التي تركز أيضاً على الاقتصاد باعتباره عملية توزيعية، أو نظاماً توزيعياً، ويشير وليم متشل إلى أن منهج علماء السياسة الأمريكيين لدراسة السياسة، سواء على مستوى إطار المفاهيم المجردة، أو على مستوى البحث الأمبيريقي الفعلي، يجعلهم ينظرون إلى مشكلتهم على أنها مشكلة توزيع القوة، أو قد يتبنون ذلك المصطلح الأوسع الذي أوضحته تحليلات إيستون وهو «توزيع السلطة للقيم» مع تركيز خاص على القوة.

وهذا التوجه في دراسة السياسة، يوصف بأنه توزيعي، لأنه يهتم بالتوزيع أو التخصيص، باعتباره الوظيفة الكبرى، وإن لم تكن الوحيدة للنظم السياسية، ومن ثمّ فإن المشكلة الكبرى لعلماء السياسة تصف وتفسر هذه العمليات والأبنية التوزيعية، أما المشكلات الأخرى، فإنها إمّا ألا تدخل أصلا في نطاق المعالجة، وإما أن تصبح ذات أهمية ثانوية محدودة (Mitchell, 1961:79). ويشير متشل إلى أن اعتبار السياسة عملية توزيعية تمثل فرضية مهيمنة على علم السياسة الأمريكي، وفي الواقع خلال تاريخ الفلسفة السياسية، وفق ما يعتقده (Mitchell, 1961:87) ويؤكد أن نظريات التوزيع يجب أن تظل جزءاً مهماً من علم السياسة ومن الفلسفة السياسية، طالما ظلت الظروف التي تفرض هذا التوزيع قائمة، لتجعل منه ضرورة، ولكنه يعتقد أن نظريات التوزيع في حاجة إلى أن ترتبط بنوع من التحليل أكثر شمولاً، كذلك النوع الذي تمثله نظرية النظم (Mitchell, 1961: 88)، وأثارت هذه الآراء تساؤلات لدى فريق من العلماء، فهل السياسة تمثل علماً توزيعياً فعلا؟ وإذا كان الأمر كذلك فأين موقع السلع العامة التي تختلف عن السلع التوزيعية في كونها متاحة للجميع؟ (Frohock, 1977: 590-591) ولم يعالج إيستون فكرة السلع العامة، والمعروف أن مفهوم السلع العامة ركز عليه بينوك (Pennock, 1966)، واستخدمه الموند في تحليل النظم من خلال المنظور البنائي الوظيفي (Almond & Powell, 1978: 393- 394).

إن ثمة تشابهاً مع النموذج الاقتصادي الكلاسيكي الذي تمثل كتابات آدم سميث بؤرة التحليل والدراسة فيه، كذلك فإن نموذج إيستون يشترك مع المنهج الاقتصادي التقليدي في قاسم مشترك لايتعلق بأفكار النسق والمدخلات والمخرجات فقط بل وأيضاً فكرة الندرة، والتخصيص، والمنافسة، وتحقيق أقصى ربح ممكن، والتوازن، والاعتماد الوظيفي المتبادل، والتنظيم الذاتي، والبحث عن تحقيق

الأهداف، والتغذية الراجعة (Mitchell, 1961: 79)، كذلك فإن إضافة إيستون لصفة «سُلْطيّ» إلى التوزيع تتعرض لتساؤلات لأنها تكرس فكرة الطاعة، فيقابل كل المواطنين كل القرارات بالطاعة؟ (Frohock, 1977: 590) ومفهوم إيستون عن النسق ينبثق أساساً من العلوم الطبيعية وعلم الأحياء، يقول إيستون: إن علم السياسة في حاجة إلى نظرية عامة في العملية الحيوية، كتلك التي في علم الطبيعة، وعلم الأحياء (Easton, 1965 b:14) وأكد أن النظم الطبيعية تتميز عن النظم الاجتماعية بأنها أكثر بساطة، لأنها نظم منعزلة عن المناخ المحيط بها، وعن البيئة الخارجية، فالجسد أو النظام البيولوجي، وثمرة الفاكهة، وغيرها من نظم عضوية مبسطة، تقيها قشرتها الخارجية، أو جلدها يعزلها ويحفظ عملياتها الداخلية للنمو والحياة عن المؤثرات الخارجية، بينما النظام السياسي يتكون من عوامل وتفاعلات اجتماعية تنتشر عبر المجتمع، ويخضع لتأثيرات البيئة أو المناخ المحيط به بشكل فعال ومؤثر (Chilcote, 1981:151-152).

وكثير من الكتاب يعتقد أن ما يقدمه إيستون يفتقر إلى تحديد وتعريف واضح ذي مغزى، لمصطلح النسق أو النظام، الأمر الذي يطرح مشكلات منهجية ونظرية غير قابلة للحل (Holt & Richardson, 1970: 41, 45). وقد تأثر إيستون بالعلوم الطبيعية في نقطتين: أولاهما: تتمثل في إخضاعه للسلوك في النظام السياسي لمبدأ التشابه أو التناظر الوظيفي، وإذا لم يكن كذلك فإن العمليات المتناظرة هي التي تحكمه، وثانيتهما: محاولة البحث عن وحدات مستقرة للتحليل، وحدات يمكن أن تلعب دوراً أولياً في البحث الاجتماعي، وهذه الوحدات تماثل جزئيات المادة أو الذرة في العلوم الطبيعية.

وقد أوضح جون أستن أن كتابات ديفيد إيستون قد تضمنت منهجين: المنهج الميكانيكي، والذي أشار إليه باسم إيستون(1)، والمنهج الحيوي أو ما أسماه بإيستون(2)، فعلى الرغم من تعذر الجمع بين المنهاجين في آن واحد فإن كتابات ديفيد إيستون قد جمعت بينهما (Astin, 1972, 726-737)، ويرى جون أستن: أنه يوجد اثنان إيستون، وهما غير معروفين لإيستون نفسه، ويقول: «قد يدرك المرء نوعا من الثورة في فكر إيستون - إشارة إلى مفهوم إيستون عن مابعد السلوكية أو ما أسماه بالثورة الجديدة - لكن كيف يستطيع إيستون التوفيق بين التزامه بالعلم الأساسي، وبين التكيف من أجل الملاءمة والحركة؟[6]»، كما أشار جون أستن إلى المعضلة التي تواجه إيستون في تحليل مفهوم التوازن، حيث لم يستطع إلقاء

الضوء على تسلسل التتابع السببي الذي يؤدي إلى النتيجة وإلى الارتباك والحيرة التي يثيرها مفهوم بقاء النظام، لأن كل النظم تجتاز باستمرار تحولات، ومفهوم البقاء والاستمرارية لايمكن أن يكون أداة للتفسير أو نظرية.

كما أشار أستن إلى الانتقادات التي تصف نظرية إيستون بأنها «ممارسة فارغة» أو حشو وتكرار للمعنى لايزيد شيئا أو قوة (Astin, 1972:737)، ويرى البعض أن أفكار إيستون قد جاءت متوازية مع أعمال عالم النفس الأمريكي جيمس ميللر، والذي يعد أول من ناقش قضية التكامل المنهجي، ضمن أعمال فريق من علماء في مختلف العلوم الاجتماعية والفيزيقية والبيولوجية، كالاقتصاد والتاريخ وعلم النفس والطب وغيرها[7]. وقد وضع جيمس ميللر الافتراضات الأساسية لنظرية عامة للنظم، استناداً إلى تعريف النظام باعتباره «مجموعة من الوحدات بينها علاقات تربطها» وأوضح الاختلاف والتباين بين النظم الملموسة والنظم المجردة واهتم بالنظم الملموسة، وعبر عن شكوكه بالنسبة للنظم المجردة أو النظرية التي صاغها برسونز، كذلك أشار إلى التفرقة بين النظم المفتوحة والنظم المغلقة، وإلى توازن النظام الذي قد يكون توازنا مستقراً، أو غير مستقر، أو محايد، وإلى النظم الحية باعتبارها نظماً مفتوحة، وعلى الهيكل أو البناء باعتباره الترتيب الاستاتيكي لأجزاء النظام، أما العملية فنظر إليها باعتبارها «تغيراً ديناميكياً لذلك النظام عبر فترة زمنية» كما أشار إلى النظم والنظم الفرعية. ومهما كانت التأثيرات على كتابات ديفيد إيستون، والأصول الفكرية التي استمد منها أفكاره، فإن هذه الكتابات والأفكار جاءت مبكرة لكي تضع صاحبها في مقدمة تيار نظرية النظم العامة، والتي لها فضل في تكييفها لتتلاءم وعلم السياسة (Chilcote, 1981: 152).

إن ثمة تشابهاً واضحاً وقائماً مشتركاً، يجمع بين النظرية الاقتصادية، وكذلك العلوم الفيزيقية، والبيولوجية، والافتراضات العضوية للنظام كما صاغها ديفيد إيستون، وليس من الصعب تحديد هذا التشابه، كما أن ثمة تأثيرات لعلوم الاجتماع والانثروبولوجيا على كتابات إيستون، وهكذا ربط إيستون بين عناصر شكلت تقليداً للتكامل المنهجي، في البحث عن نظرية للنسق أو النظام بشكل عام وهناك محاولات للتأليف بين أكثر من منهج للوصول إلى نموذج عام أو نظرية عامة في الفكر المعاصر تستند إلى فكرة النسق، وقد حاول ارفن لازلو توضيح أن مثل هذا النموذج العام متاح اليوم، وهو نموذج النظم الفيزيقية والعقلية، والذي يطبق على الخبرة الإنسانية، ومشكلاتها، وهو نموذج فلسفي للنظم، يتضمن عناصر

متكاملة، ملموسة وحقيقية أو فعلية، وبيولوجية وفيزيقية وأيضا اجتماعية (Chilcote, 1981: 153).

ويعتقد هولت وريتشاردسون أن مايقدمه إيستون يفتقر إلى الأسس والمتطلبات التي يلزم توافرها في النموذج أو النظرية، وإذا كان إيستون قد قدم أفكاره باعتبارها نموذجا متتابعاً للنظام السياسي، فإنهما يعتقدان أن إيستون لم يقدم مثل هذا النموذج على الإطلاق (Holt & Richardson, 1970: 45). إن مفهوم النظام يمثل نقطة محورية في صياغة إيستون، وقد أكد إيستون ، في إطار تعريفه لهذا المفهوم ـ في وضوح ـ أن التفاعلات السياسية في المجتمع تشكل نظاما للسلوك، لكن هذا التعريف يصبح ذا مغزى فقط إذا توافر شرطان: **الأول**: إذا أمكن تعريف مفهوم نظام السلوك بشكل واضح محدد . **والثاني**: إذا وجدت مجموعة من التفاعلات السياسية بالفعل في المجتمعات بطريقة تتلاءم، وتتفق مع هذا التعريف (Holt & Richardson, 1970: 43, 44). لكن هذا المفهوم لايحمل المفاهيم والنتائج التي تجعل منه أساسا لنموذج، أو جسداً لنظرية متقدمة، وليس من المعقول ـ وفق هذا الرأي ـ الافتراض بأن هذا هو مايقدمه إيستون. وعندما حاول إيستون تعريف النظام السياسي بأنه مجموعة من المتغيرات بغض النظر عن درجة العلاقات فيما بينها، قدم تسويغاً لهذا التعريف، باعتباره يحررنا من أن نتعرض لمناقشة ما إذا كان النظام السياسي هو حقا نظام فعلي أو لا، والمعيار الوحيد لدى إيستون الذي يمثل أهمية عند انتقاء مجموعة من المتغيرات من حيث هو نظام للتحليل هو ما إذا كانت هذه المجموعة تشكل نظاماً مهماً، وتساعد في فهم جانب من السلوك الإنساني في تقدير الباحث، ومن هنا فإن ثَمّةَ حاجة واضحة إلى تعريفات إضافية قبل اتخاذ أيّ نوع من الصياغة النظرية، أو البحث الامبيريقي الملائم للحياة السياسية (Holt & Richardson, 1970: 44) ويمكن العثور على واحد من هذه التعريفات الإضافية في كتابات إيستون، الذي رأى أن النظام السياسي يمكن النظر إليه باعتباره: تلك التفاعلات التي من خلالها يتم توزيع القيم توزيعا «سلطوياً».

لكن هذا التعريف يقود إلى تساؤل مهم حول مجموعة الافتراضات الأساسية التي تمثل جوهر وأساس صياغة إيستون، التي يمكن استخدامها نموذجاً، بمعنى: ما طبيعة العلاقة بين النظام كما يعرفه إيستون، وكما يفهم من خلال وصف خصائصه؟ أيْ ما طبيعة العلاقة بين تعريف الظاهرة وسماتها المميزة؟ لم يقدم إيستون قواعد

للاستدلال تسمح بتحديد واضح يخلو من الغموض حول عناصر النظام، وأعضائه، وحدوده، وبيئته، في إطار هذا التعريف. من هنا لاتقدم صياغة إيستون نموذجاً حقيقياً، أو على أفضل التقديرات فإنها تقدم نموذجاً ضعيفاً يخلو من العناصر الأساسية، لذلك يصف هولت وريتشاردسون صياغة إيستون باعتبارها مجرد تجميع لفئات وصفية، وتعميمات حدسية (Holt & Richardson, 1970: 44) وعلى الرغم من أن هذه الصياغة قد استخدمت قدراً من لغةٍ وأساليب تتفق مع قواعد أو أعراف متفق عليها لتحليل النظم، فإن الافتراضات التي تقدمها نموذجاً ومرشداً لبحوث إضافية لاتمثل أكثر من مجرد «تعبيرات شيّقة» ذات طبيعة مؤقتة حول الحكومات، ومثال ذلك تحليلات إيستون حول الظروف الضاغطة التي تواجهها النُّظم، والتي مصدرها البيئة، حيث يؤكد إيستون أن النظام قد يعاني من هزيمة شاملة على يد عدو خارجيّ، أو من أزمة اقتصادية حادّة تثير استياءً واسعاً، وتهدد بتفكك النظام، الأمر الذي يثير افتراضات حول عجز السلطات وعدم قدرتها ـ في رأيه ـ على اتخاذ القرارات، أو أن القرارات التي تتخذها تصبح غير مقبولة، وغير شرعية، فيصبح التوزيع «السلطوي» للقيم في ظل مثل هذه الظروف غير ممكن، وينهار المجتمع بسبب حاجته إلى نظام للسلوك لإنجاز وظائفه الأساسية. فمن الصعوبة الاعتقاد بأن «مجموعة من التفاعلات» تخضع لهزيمة شاملة على يد عدو، أو بفعل أزمة اقتصادية حادّة. كما أن القول بخضوع تلك المجموعة من التفاعلات لاستياء واسع أو شامل ليس أمراً ممكناً أو معتاداً، ولعل مصطلح الحكومة قد يكون بديلا عن مصطلح النظام في هذه الحالة، فتصبح مثل هذه التعبيرات مقبولة ظاهرياً، لكنها تعبيرات لايمكن أن تشكل عناصر ومقومات لنموذج بالمعنى الصحيح (Holt & Richardson, 1970: 45).

والحقيقة التي تؤكدها هذه الدراسة أن كتابات إيستون وتحليلاته تمثل أهمية خاصة، وعلامة بارزة في تطور دراسة السياسة المقارنة، وعلم السياسة عامة، ولايمكن تجاهلها، أو التقليل من أهميتها نتيجة للاستناد إلى معايير محددة يلزم توافرها في هذه الكتابات والتحليلات لتشكل نموذجا أو نظرية بالمعنى الذي حدده كُلٌّ من هولت وريتشاردسون، أو من سار على دربهما، خصوصا عند المبالغة في أهمية هذه المعايير ومحتواها، والتشديد على عناصرها بشكل يجعلها أقرب إلى المعايير المستخدمة في العلوم الطبيعية، دون النظر إلى ماتتميز به العلوم الاجتماعية، وعلم السياسة على وجه الخصوص، من طبيعة تميزها، وسمات وخصائص تترك بصماتها واضحة على الكتابات والتحليلات في مثل هذه العلوم.

وعلى حد تعبير أحد الكتاب فإن إطار تحليل النظم الذي استخدمه «إيستون» قد أيقظ علماء السياسة ولفت انتباههم إلى طرق لتحليل العلاقات المعقدة للحياة السياسية (Chilcote, 1981: 157-158).

إن إطار إيستون يمثل جهداً لتنظيم البيانات السياسية خلال نسق متكامل من المفاهيم، ويؤكد هذا الجهد دراسة وتفسير النظام السياسي بشكل عام أكثر من التركيز على عناصر هذا النظام، كل منها على حِدَة، ويمكن ملاحظة الكثير من السمات المشتركة، التي تجمع بين تحليلات إيستون، وكثير من مفكري المدرسة السلوكية، من بين هذه السمات: 1 ـ رفض المفاهيم التقليدية لعلم السياسة، كالدولة والقوة، والتي اعتبرت غامضة وذات طبيعة معيارية أو قانونية. 2 ـ استخدام مفاهيم كالمدخلات والمخرجات والتغذية الراجعة والتي أعطت معنىً دقيقاً، على أنها عناصر في بناءِ نظامٍ ما. 3 ـ تتضمن مفاهيم شاملة، مثل التخصيص «السلطوي» للقيم، والتي يمكن استخدامها في تعريف المعرفة السياسية الكاملة. 4 ـ تأكيد ضرورة التكامل المنهجي في بناء النظرية.

إلا أن إطار إيستون لايخلو من جوانب نقص، وجهت إليها انتقادات عديدة بعضها تركز حول المفاهيم، وبعضها الآخر تناول إمكاناتها الإجرائية والبعض حاول مناقشة توجهها الايديولوجي.

أولاً: انتقادات تتعلق بالمفاهيم:

على الرغم من أن إيستون قد كرس اهتماماً كبيراً لتبسيط وتوضيح المفاهيم، فإن الكثير من الانتقادات وجهت إلى صياغته على أساس عدم كفاية المفاهيم، وأن ماجاء فيها من مفاهيم كان مبالغاً في الاهتمام باستقرار وبقاء النظام في مواجهة التغير، والصراع الذي يميز الحياة السياسية الجارية في العصر الحاضر، وهو المفهوم ذو الوجهة المركزية لتخصيص القيم، ولاستخدام الحدود. وقد اتضح اهتمام إيستون بهذا المفهوم ـ مفهوم استقرار وبقاء النظام أو استمراريته ـ في مناقشاته المكثفة للبقاء، بحيث أصبح بقاء النظام واستمراريته يشكل فرضية مركزية في كل تحليلاته، فأصبح كل شيء معلقاً على بقاء النظام.

ويبدو أن فكرة بقاء النظام لدى إيستون قد استقاها من علم الأحياء، فالنظام العضوي الحيّ يبقى مرتبطاً بالحياة وأعضاء أو أجزاء هذا النظام العضوي للكائن الحيّ تُؤَدِّي وظائفها لكي يستطيع النظام أن يحيا، ويؤدِّي وظائفه، وعلى نحو

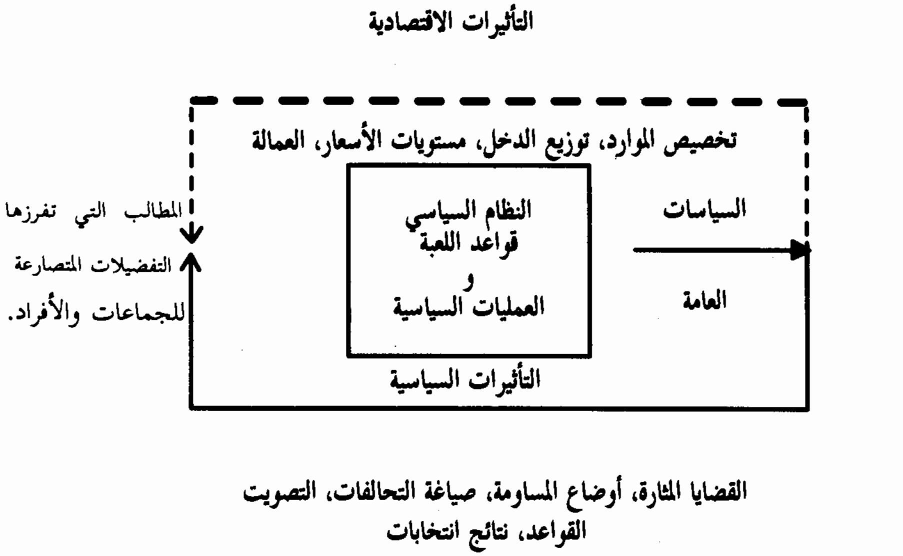
مماثل أشار إيستون إلى «عمليات الحياة» للنظام السياسي، فإذا فشل في تأدية وظائفه، فإنه ـ أيْ النظام السياسي ـ لايستطيع البقاء والاستمرار على قيد الحياة، ويقصد إيستون بعمليات الحياة التخصيص «السلطوي» للقيم في المجتمع، والتي تشكل بدورها تعريفه لعلم السياسة، وهكذا فإن النظام السياسي يفشل في البقاء عندما لاتوجد سياسة (Chilcote, 1981: 158).

إن بقاء النظام واستمراريته يرتبط بالاستقرار، والتوازن، وكلها مفاهيم استاتيكية تتعارض مع طبيعة التغير السياسي، الذي يعتري المجتمع المعاصر، لذلك فإن مفهوم بقاء واستمرارية النظام تعرّض لانتقادات متتالية، واعتبره البعض مفهوماً يقود إلى إدراكات خاطئة للمواقف الواقعية، وللشعب. والفكرة التي تعتبر أن السياسة هي تخصيص للقيم تعرضت أيضا للانتقادات، باعتبارها يمكن أن تقود إلى افتراضات خاطئة، فالتركيز على مشكلات التخصيص قد يقود إلى النظر الى النظام السياسي باعتباره يؤدي وظيفة واحدة فقط، هي التخصيص، بل وهناك من اعتبر ان السياسة لاتقوم بتخصيص القيم في المجتمع، وأن الاقتصاد هو الذي يوزع الموارد والدخل.

وسمحت هذه الانتقادات لوليم متشل بصياغة فكرة من خلالها ينظر إلى النظام السياسي على أنه نظام «للاختيار العقلاني»، والنظم الاقتصادية قد تطرح حلولا للمشكلات، كذلك النظم السياسية تطرح حلولا، أو تخلق خيارات عبر الزمن، وإلى جانب هذا التأكيد على الاقتصاد السياسي افترض متشل نموذجا للتبادل، مع الاهتمام بالانسياب الدائري والمعقد للمبادلات. وعلى رأي متشل فإن المفهوم الأساسي للسياسة، باعتبارها في جوهرها ظاهرة تبادل يتضمن تأكيدا على المسائل الاقتصادية، ولاتختلف عموما عن التبادل الاقتصادي من هذا المنظور فإن التأكيد من جانب علماء الاقتصاد على الاختيار العقلاني من قبل الأفراد والمؤسسات يرتبط بمختلف أشكال التبادل التي تتداخل فيها الأحزاب والجماعات والأفراد والحكومات في متابعة مصالحهم الخاصة (Mitchell, 1969: 105).

ويوضح الشكل (3) إطاراً نظرياً للنظام السياسي، مشتقاً أساساً من التحليل الاقتصادي للأسواق، فالقضايا المتعلقة بتخصيص الموارد وتوزيع المنافع والنفقات، وميكانيزمات الضبط من أجل التكيف، والنمو، والاستقرار، كلها تجد أن النظام يفرز حلولا لها في شكل «اقتصاد عام»، والذي يختلف عن «اقتصاد السوق» بسبب عملياته الداخلية للاختبار الجماعي، واهتمام علماء السياسة بمعالجة النظام في ظل

شكل رقم (3) ويبين نموذج متشل للنظام السياسي

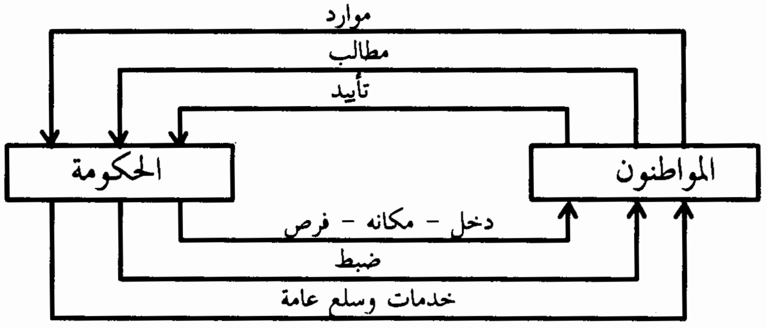


المصدر : (Mictchell, 1969: 107)

الديمقراطية يماثل إلى حَدٍّ كبير اهتمام علماء الاقتصاد، وتاريخيا باقتصاديات السوق الخاصة، وان كانت تَرِدُ قيود كثيرة مصدرها وجود كثير من النُظُم غير الديمقراطية في العالم (Mitchell, 1969, 108) لكن بؤرة المعالجة، ومركز الاهتمام بالنسبة لعالم السياسة يختلف بشكل أساسي، حيث التركيز على تخصيص الموارد، والاهتمام بالتوزيع بين متنافسين، وعلى ندرة الموارد، وعلى العمليات الجماعية أو السياسية لصنع القرار. ويوضح الشكل (4) نموذج التبادل للنظام السياسي.

هكذا فإن التأكيد والمبالغة في الاهتمام بجانب بقاء النظام، وبالطابع الاستاتيكي، والمحافظ، فتح الطريق أمام نظرية الاختيار العقلاني الرشيد، ومايرتبط بها من نماذج. ومن ناحية أخرى فإن اهتمام إيستون بالحدود قد أثار انتقادات أخرى وتساؤلات: كيف يمكن التمييز بين النظام السياسي، والنظم الأخرى الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية؟ وما إمكانية تناول، وتفسير، النتائج السياسية بدون إشارة إلى الظواهر الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المرتبطة بها؟ وتثير مسألة الحدود صعوبات تحليلية وعلى وجه الخصوص بالنظر الى النظم المتشابكة والمتداخلة.

شكل رقم (4) ويبين نموذج التبادل للنظام السياسي



المصدر : (Mitchell, 1969:108).

والعديدة للفعل أو الحركة والتي يصعب الفصل الواضح بينها، فضلا عن مشكلة التأكيد على نظام واحد دون غيره من جانب بعض محللي النظم، مثلا برسونز الذي افترض أن النظام الاجتماعي هو الأساس، وأنه يتضمن النظم الأخرى، وهربرت سبيرو الذي يؤكد على النظام السياسي. يضاف إلى ذلك مشكلة أخرى تتعلق بإمكانية فصل النظام، عن النظم الفرعية، وقد تفوق هذه المشكلة في بعض الحالات المشكلات المجردة الأخرى، وقد تفوق مشكلة تمييز النظام عن بيئاته المحيطة به، ويرى البعض أن إيستون لم يستطع أن يميز بين ماهو سياسي وماهو غير سياسي، لذا فإن ارتداده عن حل مشكلة الحدود بدا واضحاً (Chilcote, 1981: 159-160). كما تجنب إيستون العنصر الإنساني في تحليلاته التي تركز اهتمامها على الحركة والتفاعل، والسلوك، ولم تهتم إلا بشكل محدود بالشعب، ولعل إيستون بسبب حاجته إلى مفاهيم التماثل والعمومية قد استبعد الأفراد من حيث كونهم كيانات بيولوجية من النظام السياسي، فالنظام ليس مكوناً من مجموعة أفراد فحسب، بل هو نظام لسلوك، فهو بمثابة مجموعة من «التفاعلات الملائمة»، ولم يمنح إيستون الشعب والجماعات اهتماما لائقا.

ثانيا ـ انتقادات تتعلق بالامكانيات الاجرائية:

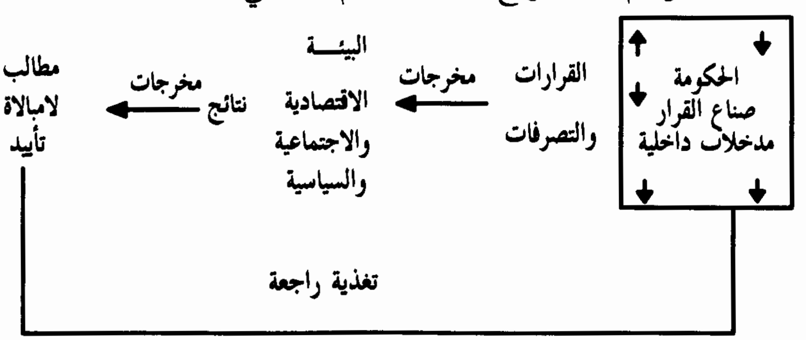
فالاطار الذي قدمه إيستون لم تتوافر فيه مقومات النظرية، بل ويشكك بعض الكتاب، أمثال هولت وريتشاردسون، في اعتباره نموذجا، كما سبق توضيحه، فإطار النظام لدى إيستون يتضمن فحسب بعض التعميمات، وهو يتضمن عددا قليلا من الافتراضات،

إن وجدت أصلا، القابلة للاختيار، لكن برغم أن النتائج الامبيريقية، والتأثير على السياسة المقارنة، لهذا الإطار، كان محدوداً، فان أفكار إيستون كان لها تأثيرها على دراسة علم السياسة. وقد حدد جون أستن الاطار الذي يستخدمه إيستون باعتباره يرتبط باقترابين سبق توضيحهما، الأول ميكانيكي يرجع أساسا إلى نيوتن، وهو منهج تحليلي يستند إلى صحة التفسير الذي يربط بين السبب ومايترتب عليه من أثر محدد، والثاني بيولوجي أو عضوي، ويرجع إلى وجهة نظر كانت شائعة بين كثير من علماء الاحياء (Astin, 1972: 726). وهناك من يرى أن النظام لدى إيستون يماثل تقريباً النظام عند علماء التشريح الذين يعمدون إلى تفتيت الكائن الحي إلى نظم للتنفس، وللهضم والتناسل، وغيرها من نظم، والجمع بين المنهجين، البيولوجي والميكانيكي، معناه رؤية لنوع من الآلة التي تعيش على قيد الحياة، أو الآلة التي تحيا، وهي رؤية علماء الأحياء لميكانيكا نيوتن (Chilcote, 1981: 160-161)، ويعتقد بول كريس أن رؤية إيستون لعلم السياسة رؤية اصطناعية، أو زائفة للنظام، وللعضو في هذا النظام، ويصفها بأنها جوفاء، أو فارغة، وتفتقر إلى أي جوهر أو مضمون (Kress 1966: 11).

لقد تبنى إيستون «التفاعل على أنه وحدة للتحليل، لكن تظل هنا إشكالية يثيرها التساؤل: ما الذي يشكل تفاعلاً ملائماً من الوجهة السياسية؟ لكن إيستون يقدم صيغته المبكرة التخصيص «السلطوي» للقيم من أجل المجتمع، وهو افتراض، على الأقل، إجرائي، يتضمن هذه التفاعلات السياسية، ويقترح مصطلح «العضو» فالأشخاص الذين يلعبون أدواراً سياسية سوف يشار إليهم باعتبارهم «أعضاء» والنظام السياسي من هنا سوف يحدد على أنه مجموعة من التفاعلات، مجردة عن السلوك الاجتماعي العام في المجتمع من خلال مايرتبط به من توزيع «سلطوي» للقيم (Kress, 1966: 1,8)، وهكذا فإن تحليلات إيستون قد اختزلت الإنسان على أنه ظاهرة، إلى تفاعلات فتظل وحدات النظام، كما هو الحال بالنسبة إلى حدوده، ذات طابع تحليلي، ويصف كريس تحليل إيستون للنُظُم عامة باعتباره «نظرية رسمية» بمعنى استخدام فئات مجردة لترتيب البيانات، ومن ثَمَّ فإن تحليل النُظُم لدى إيستون لايشكل في رأي كريس، لغة متميزة، أو منهجا، وإنما يشكل إطاراً نظرياً، قد يتوقع أن يثبت يوماً أنه قادر على توجيه البحث السياسي، وتنظيم المعالجة السياسية بطريقة مرضية، ولكن ثمة حاجة وضرورة للتعرف أكثر على مايمكن أن يقدمه مثل هذا الإطار، وعلى أيّ نوع من القيم والمعرفة يمكن أن يوضح، وعلى إمكاناته وقوته التفسيرية، وعلى أنه برنامج للمعالجة، وطريقة لفهم العالم النظري (Kress, 1966: 1-2, 12).

وقد حاول بعض الكتاب مناقشة شكل نموذج النظام الذي طرحه إيستون في صيغته الأولية، والذي يشير إلى أن السياسة في مجتمع ما تعمل بالنظام البيولوجي نفسه حيث هو نظام متكامل، وعلى درجة من التعقيد للكائن الحي، واستبعاد أيّ نظام فرعيّ، أو جزء يُعرض حياة النظام، وبقاءه للخطر (Roskin, 1988: 21-23). ويفترض أن المطالب (المدخلات) يشعر بها صانعو القرارات الحكومية، الذين يُدْخِلُونها في اعتبارهم عند عملية اتخاذ القرارات، والسياسات «السلطوية». وهذه القرارات تلقي بتأثيراتها في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي قد تحظى، أو لا تحظى بميل وتعاطف المواطنين، والمواطنون يعبرون ثانية عن مطالبهم من جديد، وتُعَدُّ هذه التغذية الراجعة ذات أهمية محورية لأنها ترتبط بالنظام وقد تُوَجِّهه إلى أن يعدل قراراته وسياساته المبكرة، وهنا يثور تساؤل: هل ينطبق نموذج النظم في كل الحالات؟ أو أنه يفشل أحيانا في ظل نظم كتلك التي كان يقودها هتلر أو ستالين؟ وبعبارة أخرى: ما مقدار الاهتمام الذي يمنحه الدكتاتور لمطالب مواطنيه؟ لاشك أن هذه الانتقادات تمثل أهمية كبيرة، ويبدو أنها تُوَجَّه، بوجه خاص، إلى المفهوم الغامض لعملية التحويل أو التفاعل داخل النظام، أو مايُعْرَف بالصندوق الأسود، وتقود هذه الانتقادات بعض الكتاب إلى محاولة تعديل لنموذج النظام الذي طرحته كتابات إيستون أساسا، لتعكس واقعاً أفضل بحيث توضع عملية التحويل للحكومة في البداية وليس للمواطنين ومايمثلونه من مطالب وتأييد، لأنه قد لايكون واقعيا في كل الحالات أن يبدأ النموذج بحركة وتفاعل المواطنين، ثم يستجيب الزعماء، وهذا النموذج المُعَدَّل يفيد في الملاءمة مع الحقيقة المتغيرة دائما.. ويوضح الشكل (5) هذا النموذج المعدل:

شكل رقم (5) النموذج المعدل للنظام السياسي



المصدر: (Mitchell G.Roskin et al. 1988: 24).

ثالثاً ـ انتقادات تتناول التوجهات الأيديولوجية:

إذا ما تتبع الباحث، ونقب عن الأسس والتوجهات الأيديولوجية، للإطار النظري، أو النظرية أو النموذج، الذي حاول ديفيد إيستون الوصول إليه وبلورته، وإذا ما حاول الباحث تتبع تطور أفكار ومعالجات إيستون في اتجاه نظرته الشاملة لعلم السياسة، فإن هناك بعض الانتقادات التي يمكن تحديدها بناءً على ذلك. فلقد جاءت محاولة إيستون في إطار أزمة فكرية وثقافية في العالم الغربي، واهتم إيستون بوجه خاص بالضعف، أو الانحسار الوشيك للديمقراطية الليبرالية، واعتبر أن علم السياسة يمكن أن يقدم، باعتباره علماً تطبيقياً، نظاماً للاصلاح، وفي الوقت ذاته وجه إيستون اللوم إلى المدرسة التاريخية لافتقارها إلى نظرية سياسية (Chilcote, 1981: 161). وقد أشار إيستون إلى نظرية القيم للمدرسة التاريخية، وهاجم فكرة النمط المثالي لماكس فيبر، التي تستخدم العلم الاجتماعي، المتحرر من القيم، واعترف في الوقت ذاته بأهمية النظرية السببية أو العلمية، واعتبر أن النظرية السببية ونظرية القيم مرتبطتان بعضهما ببعض، ولايمكن الفصل بينهما، أكد إيستون في كتاباته المبكرة 1953 على العلم، والنظرية السببية، وفي كتاباته المتتابعة بعد ذلك، أصبح أكثر تفاؤلا بشأن جوانب وإمكانات لعلم سياسة حقيقي، وأخذ تأثير المدرسة السلوكية يتزايد على كتابات ديفيد إيستون، وأفكاره، ليدعم هذا التفاؤل، ويعززه بشكل متزايد، وأخذت تتناقص أهمية نظرية القيم في فكره نسبياً.

لقد تضمنت المرحلة المبكرة من كتابات إيستون وصفاً وتصويراً لعناصر إطاره النظمي، وصاحب هذه المرحلة التكوينية لفكره فصل بين النظرية والفكر، وبين الممارسة والواقع، وميَّزَ إيستون في هذه المرحلة بين تحليل النظم، والتحليل الوظيفي، فالأول يفترض أن النظام يبقى، بينما يأخذ في التحول والتكيف بشكل خلاّق، والثاني يتضمن شروطاً تتضمن نوعاً من الاستقرار والتوازن والتماسك، وتعتبر بعض الدراسات أن تأكيد إيستون مرة أخرى، في عام 1969، على البحث التطبيقي، وعلى الاهتمام بالافتراضات القيمية في البحث، يعني تحول إيستون مُجَدّداً إلى المرحلة المبكرة من كتاباته السابقة. وتصل مثل هذه الدراسات إلى أن إيستون قد أخفق في تحديد هدف المعالجة السياسية، وأخفق في أن يقدم تعريفاً ملائماً للمجتمع، وأخفق في التعامل مع التغير السياسي، ومعالجته، في لغةٍ، وصيغةٍ أخرى غير لغة التجريد، والتي قادته إلى نتيجة ذات

طابع غير إنساني، لقد بالغت تحليلات إيستون في التمثيل بعلم الأحياء إلى درجة دفعت البعض إلى التساؤلات عما إذا كان التحليل النظمي بمثابة نوع من التطبيق لعلم الأحياء على علم السياسة، أو مايسميه البعض بعلم البيولوجيا السياسية، وعما إذا كان يهتم بمسائل سياسية في طبيعتها؟ إنه من الضروري التمييز بين المشكلة البيولوجية لقضايا: كيف نحيا؟ وكيف تستمر الحياة؟ وبين المشكلة الأخلاقية لطريقة الحياة التي يجب أن يختارها الإنسان، إنَّ ماهو سياسيّ ينبغي فهمه بالتمثيل والتناظر مع علم الأخلاق، وليس مع علم الأحياء (Miller, 1971: 210, 233). ولقد وُجّهت انتقادات إلى المنهج الذي استخدمه إيستون باعتباره غامضاً، ويبدو أن إيستون قد خلق وعياً واهتماماً بالمدرسة التاريخية، لكن يبدو أيضا أنه وافق على التقليد الوضعي الذي يرى أن العلوم الاجتماعية يمكنها أن ترسي معرفة نظرية يمكن الاعتماد عليها، وتكون صحيحة موضوعياً، إذا ماجرى اختبارها لإثبات صحتها(Chilcote, 1981: 161).

الخلاصة

في العقود الأخيرة استخدم تحليل النظم، بشكل متزايد، وتداولٍ واسع النطاق، إلى درجة أفقدت المصطلح الكثير من مضمونه، وخصائصه وسماته الجوهرية. من هنا تجد دراسة تحليل النظم هدفها الأساسي، التوضيح والتفسير والرؤية الانتقادية الشاملة، وسبر إمكانية الاستناد إلى هذا التحليل في التفسير والتنظيم وفي الفهم والتنبؤ. والمصطلح له معانيه الدقيقة، بدرجة أو بأخرى من درجات الدقة، والاختلاف في درجة الدقة قد يُشَوّه المفهوم، وحاولت الدراسة توضيح المفاهيم والافتراضات التي يتضمنها إطار تحليل النظم والسمات والخصائص التي ترتبط بهذا الإطار. لكن هل استطاع تحليل النظم أن يقدم «نظرية ديناميكية» تجعل البحث السياسي قادراً على التنبؤ بحالات مستقبلية معينة، انطلاقاً من الحالة الحاضرة المُعْطَاة؟

كانت انطلاقة تحليل النُظُم على يد إيستون، لكنها لم تأت من فراغ، فقد جاءت في سياق تيار أخذ يتخذ له مساراً في العلوم الاجتماعية، وفي علم السياسة، من هنا نلمس المصادر الفكرية التي استند إليها إيستون في إطاره، وهي مصادر تجد أصولها داخل علم السياسة ذاته، في كتابات هارولد لاسويل وجورج كاتلن وشارلز مريم، ومن خارج علم السياسة خصوصاً تلكوت برسونز وعلماء

آخرين في علوم الاجتماع والاقتصاد والأحياء وغيرها. لايمكن القول بنجاح إيستون في بناء نظرية كاملة محكمة موضع قبول واتفاق عام بين علماء السياسة أو الباحثين في حقل السياسة المقارنة، لكنه نجح في صياغة إطار نظري له أهميته وقوته التحليلية في فترة كانت كتاباته فيها تمثل فتحاً جديداً في مجال البحث السياسي. وعلى الرغم من كُلّ ما وجه إلى هذا الإطار من انتقاد واعتراضات فإنه قد أيقظ انتباه علماء السياسة على طرق وعناصر جديدة للتحليل كالمدخلات، والمخرجات، والتغذية الراجعة، ومفهومه عن التخصيص «السلطوي» للقيم والذي أضحى يمثل أهمية مركزية في صياغته (Chilcote, 1981: 157) فعلى الرغم مما واجهته هذه الطرق والعناصر وإطار التحليل الجديد من انتقادات فقد فتحت الطريق أمام نماذج جديدة، وإمكانات إضافية للبحث السياسي، وتمثل محاولة إيستون توفيقاً ناجحاً بين منهج ميكانيكي ومنهج بيولوجي، وبين مهام «العلم الأساسي» وماتفرضه من تحليل امبيريقي، وضرورات «العلم التطبيقي» وماتفرضه من ملاءمة.

الهوامش

(1) يعتقد إيستون أن النظرية في علم السياسة تُستَخْدَم عادة للإشارة إلى معنى مناقشة القيم السياسية، أو إلى فلسفة علم السياسة، وللتمييز بينها وبين المعاني الأخرى يطلق عليها: نظرية القيم (Easton, 1953: 52).

(2) يورد بعض الباحثين توضيحا لمراحل ثلاث مرت بها جهود إيستون، تبدأ بكتابة «النظام السياسي» (1953)، وتستمر من خلال كتاباته التي تناولت «إطار التحليل السياسي»، وتحليل النظم في الحياة السياسية (1965)، ويعتقد أن إيستون قد حاول أخيراً أن يحرك نظريته نحو موقف أمبيريقي بدراسته: كيف ومتى يبدأ تأييد الطفل للسلطة السياسية في النظام السياسي الأمريكي خصوصا (Chilcote, 1981: 145-157).

(3) راجع: (Easton, 1965b) حيث تناول إيستون في الجزء الأول أسس التحليل النظرية pp: 3-36 وفي الجزء الثاني المدخلات المطالب 152-37 وفي الجزء الثالث المدخلات التأييد 246-153 وفي الجزء الرابعُ الاستجابة للضغوط الواقعة على النظام342-247.

(4) فأصبح اسم إيستون يرتبط عادة بمصطلح تحليل النظم (Holt & Richardson, 1970: 41).

(5) راجع: (Lewis, 1974: 672-686) حيث يناقش توماس لويس مفاهيم التأييد للنظام لدى كل من ديفيد إيستون وتلكوت برسونز وعلاقتهما بمفاهيم المساواة والاتفاق على النحو الذي تتضمنه الليبرالية الكلاسيكية ويصل إلى تلك النتيجة حيث يرى أن مفاهيم برسونز تعتبر ليبرالية بينما مفاهيم إيستون غير ليبرالية.

(6) ربما يجيب إيستون عن هذا السؤال راجع (Easton, 1969 1051-1061) لكن أستن يشير إلى الصعوبة في هذا التوفيق بين العلم الأساسي، وضرورات الملاءمة التي تفرضها الثورة ما بعد السلوكية لدى ديفيد إيستون (ASTIN, 1972: 737).

(7) وذلك ضمن الأعمال التي شكلتها جامعة شيكاغو في الولايات المتحدة عام 1951 من علماء في هذه العلوم، لمناقشة مشكلات منهج النظم، بشكل مكثف والجمع بين مختلف وجهات النظر في تلك العلوم المختلفة (Chilcote, 1981: 152).

(8) راجع (Miller, 1971: 184- 235) حيث توجد مراجعة تفصيلية ومتعمقة لكتابات إيستون الرئيسية حول النظم من خلال مراحل: الإعداد والتكوين أو البناء والتقويم محددا صعوبات منهج إيستون والمكانة النظرية التي تمثلها.

المصادر الأجنبية

Almond, Gabriel A. & Powell, G. Bingham

1978 Comparative Politics A Development Approach Boston:Little, Brown and Company Inc.

Astin John D.

1972 "Easton I and Easton 11". The Western Political Quarterly. vol.XXV. No.4 (December) 726-737.

Chilcote, Ronald H.

1981 Theories of Comparative Politics: The Search for a Paradigm Boulder, Colorado: Wesview Press, Inc.

Devies, Morton R. & Lewis, Vaughan A.

1971 Models of Political Systems (London: Pall Mall Press, Ltd).

Easton, David,

1953 The Political System-An Inquiry into the State of Political Science (New York: Alfred A. Knopf).

———

1965 a A Framework for Political Analysis (Englewood Cliffs, New Jersey; Prentice-Hall.

———

1965 b A Systems Analysis of Political Life (New York: John Wiley & Sons, Inc).

———

1969 "The New Revolution in Political Science." The American

Political Science Review vol. L XIII. No;4 (December) pp.1051-1061.

———

1971 "The Current Meaning of Behavioralism in Political Science". 91-107. in: Ball, Howard & Lauth, Thomas P. (eds.) Changing Perspectives in Contemporary Political Analysis (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, Inc).

Frohock, Fred M.

1977 "Systems Theory and Structural - Functional Analysis" pp. 577-606 in: Freeman, D. M; (ed.) Foundation of Political Science New York: The Free Press.

Holt, Robert T. & Richardson, John M.

1970 "Competing paradigms in Comparative Politics" pp.21-71 in: Holt, Robert & Turner, John E. The Methodology of Comparative Research New York: The Free Press.

Kress, Paul F.

1966 "Self, System and significance: Reflections on Professor Easton's Political Science" Ethics. vol. LxxVII No.1 (October); 1-13.

Lewis, Thomas J.

1974 "Parsons' and David Easton's Analysis of the Support System" Canadian Journal of Political Science.vol.vII (October): 672-686.

Machenzie, W.J.M.

1967 Politics and Social Science (Baltimore, Maryland: Penguin Books).

Miller, Eugene F.

1971 "David Easton's Political Theory" Political Science Reviewer vol. 1 (Fall): 184-235.

Mitchell, William C.

1961 "Politics of the location of Values: A Critique" Ethics. vol.LxxI. No.2 (January): 79-89.

———

1969 "The Shape of Political Theory to come; From Political Sociology to Political Economy." pp.101-136 in: Lipset,

Seymour Martin (ed). Politics and the Social Sciences New York: Oxford Univ. Press,

Parsons, Talcott

1966 "The Political Aspect of Social Structure and Process". pp.71-112 in: David Easton (ed.) Varieties & Political Therory Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall Inc.

Pennock, J.R.

1966 "Political Development, political Systems and Political Goods. "World Politics. vol. XvIII No.3 (April): 416-425.

Roskin, G. Michael et. al.

1988 Political Science An Introduction Englewood Cliffs, New Jersey: Prentic-Hall.

استلام البحث يونيو 1992

اجازة البحث مارس 1993